استفسر عن خطة مركز البحوث والدراسات الكويتية للسنوات المقبلة

الدلال يسأل وزير التجارة عن ضوابط منح التراخيص والتأكد من الشهادات العلمية لأصحابها

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان، عن ضوابط منح تراخيص تقديم خدمات، والتأكد من صحة الشهادات العلمية لأصحابها.

ونص السؤال على ما يلي :من أخطر الجرائم التي ترتكب في حق الشعب الكويتي والمواطنين والمقيمين هي جريمة الغش التجاري ولذلك فرض الدستور والتشريعات الكويتية مجموعة من النظم التي تكفل حماية الشعب من سلبيات الغش التجاري.

ومن الآثار السلبية لتلك الممارسات أخيراً برزت على الساحة ظاهرة الشهادات المزورة التي تصدر من جامعات غير معتمدة أو غير مرخصة أو وهمية، وهذه الظاهرة موجودة وكبيرة وتعد في حال استخدام الشهادات في المجال التجاري أو مجال التعامل مع الجمهور أو مجال التجارة تحديدا أو تقديم الخدمات التجارية أي كان صنفها على أساس وجود شهادات غير معترف فيها نوع من الغش التجاري الكبير الذي يؤثر على المواطنين والمقيمين لذلك وخاصة إذا كانت في مجال تقديم الخدمات التجارية أو الاستهلاكية.

لذا يرجى إفادتنا بالتالي:

محمد الدلال

1 – ما الضوابط والنظم والتشريعات التي تضعها وزارة التجارة والصناعة فيما يتعلق بالتراخيص التي تمنح لعديد من المواطنين أو المقيمين ويتم التأكد من وجود شهادات معتمدة رسمية في حال تقديم خدمات متنوعة أيا كان نوعها؟

2 – هل هناك تنسيق وتعامل نظامي بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة التعليم العالي فيما يتعلق بما يتقدم البعض من طلب إنشاء شركات أو تقديم خدمات عن طريق وزارة التجارة والصناعة ويكون ذلك بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي للتأكد من وجود شهادات معتمدة لدى المتقدمين؟

3 – هل يوجد لدى وزارة التجارة والصناعة شكاوى قدمت من مواطنين تتعلق بحماية المستهلك نتيجة لوجود أطراف أو شركات تقدم خدمات تبين أن أصحابها لا يمتلكون الشهادات الرسمية العلمية وما يقدم على سبيل الغش التجاري؟

4 – هل توجد إجراءات قامت بها وزارة التجارة والصناعة وإجراءات الضبطية القضائية والتفتيش على الأطراف التي تقوم بتقديم خدمات صحية أو طبية أو استهلاكية وكانت بناء على شهادات علمية غير معترف فيها؟ وهل جرى تقييم لهذا الأمر؟ مع تزويدي بنسخ من هذا التقييم –إن وجد.

على صعيد متصل الدلال وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح،عن خطة مركز البحوث والدراسات الكويتية وبرامجه للسنوات المقبلة.

ونص السؤال على ما يلي:

انشئ مركز البحوث والدراسات الكويتية عام 1992 م ليكون مصدرًا للمعلومات عن تاريخ دولة الكويت ونتاجها الحضاري، وكذلك للقيام بأعمال التوثيق لتاريخ الكويت وأبرز الاحداث التاريخية ما يتطلب لتحقيق ذلك بذل جهود كبيرة من المركز بالتنسيق والتعاون مع جهات الدولة المختلفة، ولأهمية دور المركز وحرصا على تحقيقه لأهدافه.

يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 – يرجى تزويدي بإصدارات وأعمال المركز خلال السنوات الخمس الماضية على ان يحدد في الإجابة الإصدار وارتباط كل اصدار بأهداف واختصاصات المركز.

2 – يرجى موافاتي بخطة المركز وبرامجه للسنوات المقبلة –إن وجدت–.

3 – هل يوجد هيكل تنظيمي وتوظيفي لمركز البحوث والدراسات الكويتية؟ وهل يوجد توصيف وظيفي للعاملين؟ مع إرفاق ما يثبت ذلك مع اعتماد ديوان الخدمة المدنية لذلك.

4 – يرجى موافاتي بأعداد موظفي المركز من الكويتيين وبالأخص من الذين تم تعيينهم من الخريجين الجدد عبر الخدمة المدنية خلال السنوات الخمس الماضية، كما يرجى موافاتي بأعداد العاملين في المركز من المتقاعدين بنظام المكافآت او العقود.

5 – هل يوجد نظام لتقييم الموظفين في مركز البحوث والدراسات؟ وهل يشمل جميع الموظفين بمن فيهم العاملون وفق نظام العقود والمكافآت؟ وهل تم اعتماده من قبل ديوان الخدمة المدنية؟

6 – هل توجد خطط تاهيلية او تدريبية لتاهيل الموظفين الكويتيين وخصوصا الموظفين حديثا في المركز من الشباب الكويتي من الجنسين للنهوض بالمركز وأهدافه؟ مع موافاتي بنسخة من تلك الخطط.

7 – هل يوجد مراقب لديوان الخدمة المدنية في مركز البحوث والدراسات؟ إذا كانت الإجابة لا فما الاسباب؟

8 – يرجى موافاتي بعدد الشكاوى والتظلمات التي تقدم بها العاملون في المركز لكل من الوزير المختص او إدارة المركز بشأن قرارات إدارة المركز خلال السنوات الثلاث الماضية وما نتائج البت في تلك الشكاوى والتظلمات؟

9 – ما ملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين على اعمال الجهاز؟ وما رد الجهاز على المخالفات والملاحظات التي ذكرتها الأجهزة الرقابية؟

10 – ما صور التنسيق والتعاون القائمة واشكالها القانونية مع أجهزة الدولة المختلفة التي يقوم بها المركز لتحقيق أهدافه في البحث والتوثيقات والدراسة (اتفاقيات – مذكرات تعاون – لجان مشتركة .

أبل يستفسر عن خريجي جامعات ومعاهد عدد من الدول وعن عقود الصيانة والخدمات للمدارس

خليل أبل

وجه النائب د.خليل أبل سؤالين إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.حامد العازمي، عن اعداد حاملي شهادات من جامعات ومعاهد عدد من الدول، وعن عقود الصيانة والخدمات للمدارس.

وطلب النائب في سؤاله الاول تزويده وإفادته بالآتي:

1 – كشف بأعداد الكويتيين والوافدين حاملي الشهادات الأكاديمية في مختلف التخصصات العلمية من جامعات ومعاهد الدول الآتية(جمهورية الهند– جمهورية باكستان الإسلامية– جمهورية سلوفاكيا) التي تمت معادلتها والتصديق عليها من قبل الجهة المختصة في وزارة التعليم العالي، مع بيان التخصص العلمي والدرجة الأكاديمية الحاصل عليها حامل الشهادة واسم الجامعة أو الكلية أو المعهد في أي من الدول المشار إليها أعلاه، وتاريخ الحصول عليها، وتاريخ اعتماد ومعادلة الشهادة، وتحديد القطاعات الحكومية او القطاعات الأهلية الخاصة طالبة المعادلة وذلك خلال خمس عشرة سنة الماضية.

2 – كشف بأسماء الجامعات والكليات والمعاهد الأكاديمية المعتمدة شهاداتها وتخصصاتها العلمية من قبل وزارة التعليم العالي في الدول المشار إليها اعلاه، مع بيان عدد الكويتيين الدارسين فيها وتخصصاتهم العلمية حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

وطالب في سؤاله الثاني تزويده وإفادته بالآتي:

1 – كشف بعدد وانواع عقود الصيانة وعقود الخدمات للمدارس التابعة لوزارة التربية في كل محافظة على حدة، على أن يتضمن قيمة العقد وتاريخ بدايته ونهايته واسم المقاول.

2 – ما خطة وزارة التربية للاستعداد للعام الدراسي المقبل (2020/2019) من حيث الصيانة والخدمات العامة وتوفير المستلزمات الإدارية والدراسية من معدات وأدوات وأجهزة ووسائل تعليمية وكتب مدرسية في مختلف المدارس وفي جميع المراحل التعليمية، مع تزويدي بالمستندات المؤيدة لذلك، وفي حال عدم وجود خطة للوزارة حتى تاريخ ورود هذا السؤال يرجى بيان الأسباب.

3 – كشف بقيمة الميزانية المخصصة لكل مدرسة تابعة لوزارة التربية في جميع المحافظات وفي جميع المراحل التعليمية وتحديد المبالغ النثرية المخصصة في كل سنة دراسية، مع بيان أوجه الصرف المسموح للمدارس باستقلالها.

الدمخي يسأل وزير الشؤون عن إجراءات مكافحة تجار الإقامات

عادل الدمخي

وجه النائب د.عادل الدمخي سؤالا إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سعد الخراز عن اجراءات الوزارة لمكافحة تجارة الإقامات.

ونص السؤال على ما يلي:في ظل تزايد ظاهرة تجارة الإقامات وهو ما اشارت اليه وسائل الإعلام، يرجى تزويدي بالآتي:

1 – ما اجراءات الوزارة لمكافحة تجارة الإقامات ؟

2 – يرجى تزويدي بإحصائية تبين عدد المخالفات (تجارة إقامات) التي رصدتها الشؤون واحالتها للنيابة العامة لآخر 5 سنوات مع بيان الجهات الاكثر مخالفة خلال الفترة المذكورة.

3 – يرجى تزويدي بأسماء الشركات أو الشخصيات أو الجهات التي تم تحويلها للنيابة مع بيان الحكم الابتدائي والنهائي في كل قضية على حدة.

فهاد يسأل وزير الصحة عن إجراءات الوزارة تجاه وفاة مواطن بسبب خطأ طبي

وجه النائب عبد الله فهاد سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في حادثة وفاة أحد المواطنين نتيجة خطأ طبي.

ونص السؤال على ما يلي:دخل المواطن محمد برجس المشاري– رحمه الله تعالى– إلى مستشفى الجهراء ثم تعرض لخطأ طبي تسبب في إدخاله العناية المركزة إثر غيبوبة ومن ثم توفاه الله بتاريخ 2019/3/27، إثر هذا الخطأ الطبي.

يرجى تزويدي بالآتي :

1 – الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة تجاه هذا الحادث.

2 – كشف بعدد وأسماء الأطباء المعالجين الذين كشفوا على المتوفى في آخر زيارة له في مستشفى الجهراء.

3 – هل شكلت لجنة تحقيق حول أسباب الوفاة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بأسماء أعضاء اللجنة، وإذا كانت النفي فما الصعوبات والمعوقات التي حالت دون تشكيلها؟

4 – ما الجهة المسؤولة عن اختبار الأطباء عند التعيين ومعادلة شهاداتهم العلمية واعتمادهم للعمل لدى وزارة الصحة؟

5 – هل هناك جهة مختصة تقوم بإجراء اختبارات التقييم الدورية للأطباء والكوادر الطبية العاملة في وزارة الصحة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بأسماء أعضاء الجهة المختصة ومراكزهم الوظيفية وشهاداتهم العلمية.

شمات

نواب للحكومة

أضاف « نحن على درب النواب الأوائل سائرون، وحمايتنا للآداب العامة ستكون بنفس أهمية حماية الأموال والحريات العامة».

المجلس يناقش

العيني»، فيما تنتظر اللجنة موافقة رئيس مجلس الأمة على اقتراحها ، بدمج تقارير لجنة الإحلال الوظيفي بالطلب المقدم من قبل عدد من النواب لمناقشة قضية الإحلال الوظيفي.

وبين الفضل أن الاتفاقية الخليجية لمكافحة الغش التجاري بعد إقرارها ، ستحل محل القوانين الخاصة بهذا الجانب في كل دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي سيتم إلغاء القوانين الحالية لمكافحة الغش التجاري.

ولفت إلى أن الجلسات التالية ستناقش جملة من القوانين المهمة، حال الانتهاء منها، ومنها المتعلقة بالتامين والإعسار والتشريعات الموجودة في اللجنة التعليمية في ما يخص الحريات، بالإضافة إلى التشريعات التي تنظرها لجنة الشؤون الداخلية والدفاع بخصوص القيود الانتخابية، مبينًا أن هذه التشريعات يمكن أن تملأ جدول أعمال جلسة 30 أبريل الجاري.

أضاف أن اللجنة كان لديها ملاحظات على مشروع قانون العمل الخيري ، خصوصًا ما يتعلق بالعقوبات السالبة للحريات، مؤكدًا أنه أمر غير مقبول تحصين العمل الخيري من الانتقاد بأن يتم حبس كل من ينتقد العمل الخيري.

وأشاد الفضل في هذا الصدد بدور مجلس الأمة قائلا «بحسب للمجلس الحالي رغم قلة إنجازه أنه لم يصدر قانونًا واحدًا إلى الآن سالبًا للحرية أو فيه تعنت بالعقوبات».

وردًا على سؤال حول ما قررته اللجنة بشأن تعديلات قانون العمل في القطاع الأهلي، «التعديلات بها مشكلة، فستؤدي إلى قتل العمل الأهلي بهذه الطريقة ولن تطوره، ونحن مع العمالة الوطنية في القطاع الخاص، لكن وجود الأثر الرجعي بالقانون يلزم بعض أرباب العمل ممن أغلقوا مؤسساتهم وشركاتهم قبل سنوات على دفع أموال للموظفين بأثر رجعي، وبذلك فإن الدعاوى القضائية ستهل على أرباب العمل وهم في بيوتهم من الموظفين في مشاريعهم السابقة».

وحذر من أن زيادة فترة الإجازات للعاملين في القطاع الخاص إلى 35 يومًا ، يجب أن يراعى فيه الا يتسبب ذلك بنفور أرباب العمل من تشغيل العمالة الوطنية ، لأنهم سيشعرون بأن المواطن أصبح عبئا على أعمالهم.

أضاف : «نريد أن يخرج قانون العمل الأهلي بشكل متوازن بحيث يعطي امتيازات للعمالة الوطنية، وفي الوقت نفسه نضمن عدم عزوف رب العمل عن توظيف الكويتي، واتفق نوعًا ما مع ما ذهبت إليه الحكومة بشأن الأثر الرجعي».

وقال الفضل : «اختلف مع الحكومة في انتظار الاقتراحات النيابية الكثيرة والمتباينة ، رغم أنها تملك من المعلومات ما يؤهلها لإجراء التعديل المناسب الذي يراعي فيه العدالة والمساواة في تقديم دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص كل بحسب إيراده».

يذكر أن الاجتماع حضره من الجانب الحكومي ، وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة فهد العفاسي ، ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل.

ناصر الصباح

انجازها وتنفيذها واعدادها لعدة مشاريع ، مثل ميناء مبارك وجسر «جابر الأحمد» ، والجسر الذي يربط منطقة الصبية بجزيرة بوبيان ومشروع سكة الحديد ، والتي تعتبر جميعها جزء لا يتجزأ من المنطقة الشمالية.

وكان رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم قال في بيان صحفي سابق صادر عن الغرفة ، بمناسبة لقائه وأعضاء مجلس إدارتها مع الشيخ ناصر الصباح «إن هذا اللقاء يعد مبادرة لتعاون صادق ومتجدد بين (الغرفة) والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ليس فقط باعتباره من القيادات المؤتمنة على الملف التنموي بل لكونه أيضا صاحب مشروع تنموي جري» ترى (الغرفة) أنه ينسجم في المفهوم والمنطلقات مع استراتيجية التيسير التجاري التي طرحتها منذ أربع سنوات».

وبين الغانم «أن هذه الاستراتيجية والمشروع التنموي الكبير الذي يعمل الشيخ ناصر الصباح على استكمال مقوماته ينضويان تحت رؤية (كويت جديدة 2035) التي أطلقها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه».

وأكد «على ضرورة متابعة وتطوير مثل هذا التواصل ليس فقط في إطار مشروع المنطقة الاقتصادية الدولية في الشمال بل للبحث الموضوعي أيضا في شأن اهتمامات التنمية وهموم القطاع الخاص».

عودة طلال

وكان في استقبال الفهد عقب وصوله العديد من الأهل والأصدقاء في قاعة التشريفات، حيث احتشد المطار بجمع غفير من أبناء الكويت ، ومن محبي الشيخ طلال في الأوساط الرياضية، مقدمين له التهاني والتبريكات بعودته سالما إلى أرض الوطن، حيث من المقرر أن يعود إلى لندن منتصف شهر يونيو القادم ، لاستئناف ما تبقى في رحلة علاجه.

الدستورية تؤيد

بالدعوى بتهمة التعدي على المال العام ، والمتهم بها وزير سابق للصحة ووكيل وزارة ووكيل مساعد سابقين بالوزارة وإحالتها إلى المحكمة الدستورية.

وقالت المحكمة في قرارها إن هذه الإحالة جاءت للفصل بالدعوى، وفي مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثامنة والمادة الحادية عشرة من القانون رقم 88 لسنة 1995 بشأن محاكمة الوزراء.

وكانت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) أعلنت في أغسطس الماضي إحالة قياديين سابقين بوزارة الصحة إلى النيابة العامة ، بعد تلقيها بلاغا يتضمن شبهة جريمة فساد في الوزارة.

صالح : النخبة

«سيضمن تلبية مطالب الشعب». وتابع «العدالة استرجعت كل صلاحياتها» وبإمكانها العمل بحرية.

وأشار صالح إلى النخبة الحاكمة «بالعصابة»، وهي كلمة استخدمها المحتجون لوصف أعضاء بحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم وكبار رجال الأعمال وقدامى محاربي حرب الاستقلال عن فرنسا التي انتهت عام 1962.

وحث رئيس الأركان السلطة القضائية على إعادة فتح قضية فساد ضد شركة الطاقة الوطنية سوناطراك وهي قضية تثير استياء كثير من الجزائريين.

وفي عام 2012 هزت سلسلة فضائح شركة سوناطراك التي كانت تخضع لسيطرة موالين لبوتفليقة. وتم سجن رئيسها التنفيذي ومسؤولين آخرين.

وتابع الجيش الاضطرابات التي بدأت في 22 فبراير شباط دون التدخل. ثم تدخل صالح بعد ذلك وأعلن أن بوتفليقة «82 عاما» غير لائق للحكم. ونادرا ما كان بوتفليقة يظهر علانية منذ إصابته بجلطة في عام 2013.

وقال صالح في تصريحات تشير إلى دعمه للسلطة المؤقتة : «من غير المعقول تسيير المرحلة الانتقالية دون وجود مؤسسات تنظم وتشرف على هذه العملية لما يترتب عن هذا الوضع من عواقب وخيمة من شأنها هدم ما تحقق منذ الاستقلال إلى يومنا هذا».

ونقلت قناة النهار عن وزارة الداخلية قولها إنها أصدرت تراخيص لعشرة أحزاب سياسية جديدة وذلك بعد يوم من تولي رئيس مؤقت للبلاد زمام الأمور في أعقاب استقالة بوتفليقة.

كان البرلمان الجزائري قد عين رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح رئيسا للبلاد. وقال بن صالح إنه سينظم انتخابات حرة من المتوقع إجراؤها في غضون 90 يوما.

الجيش السوداني

منذ يوم السبت خارج مجمع الوزارة الذي يشمل أيضا مقر إقامة البشير وجهاز الأمن والمخابرات الوطني في تصعيد للاحتجاجات التي تعصف بالسودان منذ ديسمبر كانون الأول.

وحاولت قوات من جهاز الأمن والمخابرات الوطني وشرطة مكافحة الشغب مرارا فض الاعتصام في مداهمات في ساعات الصباح الأولى بيد أن الجيش تحرك لحماية المحتجين.

ولم تحدث مداهمات مماثلة يوم الأربعاء. وقال شاهد من رويترز إن منطقة الاعتصام توسعت قليلا مع دخول مئات الأشخاص ومغادرتهم على الرغم من تجاوز درجة الحرارة 40 مئوية. وبعضهم سد الشوارع الواقعة إلى الشرق من المجمع بالحجارة.

وردد المتظاهرون هتاف «تسقط بس!» و«الشعب يريد بناء سودان جديد» و«جيشنا بيحمينا». وانتشرت شاحنات الجيش وجنوده حول المجمع مانعين السيارات من دخول المنطقة. ولم تكن الشرطة ولا قوات جهاز الأمن والمخابرات الوطني موجودة فيما يبدو.

إسرائيل : نتنياهو

من المقاعد مشابه للعدد الذي أحرزه تحالف الوسط «أزرق وأبيض» الذي يتزعمه الجنرال المتقاعد بيني غانتز.

لكن بحسب إعلام محلي، فإن تحالفات الليكود مع أحزاب اليمين ستمثل التكتل الأكبر بواقع 65 مقعدا في الكنيست ذي الـ 120 مقعدا.

ويواجه نتنياهو، 69 عاما، اتهامات بالفساد، لكن نتائج الانتخابات تعني أنه قد يمسي الأطول أمدا في رئاسة الوزراء في وقت لاحق من العام الجاري، متجاوزا بذلك الأب المؤسس لإسرائيل ديفيد بن غوريون.

وكانت استطلاعات الرأي لدى الخروج من مراكز الاقتراع توقعت تقاربا في النتائج بلا فائز واضح، مما دفع كلا من نتنياهو وبيني غانتز إلى إعلان الفوز ليل الثلاثاء.

وقال نتنياهو لمناصريه: «ستكون حكومة يمين، لكنني سأكون رئيس وزراء للجميع» .

وتوقع استطلاعان للرأي أن تكون كتلة الأحزاب اليمينية المتحالفة مع نتنياهو أكثر قدرة على تشكيل ائتلاف حاكم.

لكن استطلاعا آخر للرأي، توقع أن ترتبط الكتلة بأحزاب يسار الوسط المتحالفة مع غانتز.

واصدر تحالف «الأزرق والأبيض» بيانا قال فيه: «لقد فزنا! الجمهور الإسرائيلي كان له رأي!». «هذه الانتخابات لها فائز واضح وخاسر واضح.»

بينما قال نتنياهو: «الكتلة اليمينية بقيادة الليكود انتصرت بشكل قاطع. أشكر مواطني إسرائيل على الثقة. سابدأ مهمة تشكيل حكومة يمينية مع شركائنا الطبيعيين الليلة».

ولم يفز أي حزب من قبل بالأغلبية المطلقة في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، المؤلف من 120 مقعدا،وكانت هناك دائما حكومات ائتلافية.